

معلومات صحفية - 2020/03/191

## القمة الاقتصادية: الحكومة المحلية توافق على إقرار مظلة إنقاذ شمال الراين وستفاليا - باعتماد مالي خاص قيمته 25 مليار يورو

الحكومة المحلية تؤمن الاقتصاد في شمال الراين وستفاليا بتوفير كامل الدعم للولاية / الأزمة مجهولة الأبعاد تستلزم تقديم المساعدات بسقف لا يمكن تحديده حتى الآن

تعن الحكومة المحلية:

في يوم الخميس الموافق 19 مارس عُقدت القمة الاقتصادية الأولى لحكومة الولاية المحلية أثناء وباء كورونا. وفي هذا الإطار قام رئيس الوزراء المحلي أرمين لاشيت ووزير الاقتصاد المحلي أ.د أندرياس بينكفارت ووزير المالية المحلي لوتس لينين كيمبر ووزير العمل المحلي كارل-جوزيف لاومان، بتبادل الآراء والخبرات في مؤتمر رقمي حضره ممثلون للمؤسسات الاقتصادية والبنوك والروابط والاتحادات بخصوص ماهية الإجراءات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تقديم يد العون بسرعة وفعالية ودون قيود بيروقراطية للجهات المتضررة في ولاية شمال الراين وستفاليا في خلال فترة انتشار وباء كورونا.

قال رئيس الوزراء المحلي أرمين لاشيت: "الوضع مأساوي. فيروس كورونا ينتشر بوتيرة متسارعة في ولايتنا وأدى إلى تأثير صادم في الأوساط الاقتصادية. هذه الأزمة مجهولة الأبعاد تتطلب تقديم المساعدة ويد العون بقدر غير محدد حتى الآن. ومن خلال توفير اعتماد مالي خاص قيمته 25 مليار يورو تقريباً فإننا نبسط مظلة إنقاذ لولاية شمال الراين وستفاليا لم يشهد التاريخ مثلاً. وبذلك فإننا نطرح برنامج المساعدة الأضخم لولايتنا شمال الراين وستفاليا منذ نشأتها. وفي هذا الإطار فإننا نعمل على توفير كل الموارد المالية الضرورية لتجاوز الأزمة وللتعامل بشكل عملي وواقعي في الفترة اللاحقة للأزمة. وهدفنا هو ألا تفشل أي مؤسسة سليمة بسبب حالة الانهيار الاقتصادي ونقص السيولة."

يقول وزير الاقتصاد والرقمنة أ.د أندرياس بينكفارت:  
"حان الوقت الآن للتصرف بسرعة وفعالية ودون قيود بيروقراطية. ولذلك فإننا نقدم المساعدات لمئات الآلاف من الشركات المتوسطة والصغيرة والناشئة في شمال الراين وستفاليا بهدف توفير الأمن لها وللعاملين بها. وهذا العرض

تقدمه الحكومة المحلية للولاية بالتعاون مع بنك شمال الراين وستفاليا وبنك الكفالة بشمال الراين وستفاليا والمؤسسات المصرفية العامة والخاصة. وتحقيقاً لهذا الهدف فإننا نعمل على تحضير مجموعة من الوسائل والسبل المتوائمة بدقة مع متطلبات كل المؤسسات المعنية على اختلاف حجمها، وسوف نتجاوز حدود المساعدات التي تقدمها الدولة: ويشمل إطار المساعدات كافة الأطراف، بدءاً من ذوي الأنشطة المستقلة ومؤسسي الكيانات الاقتصادية، ومروراً بقطاع الحرف اليدوية والمؤسسات المتوسطة، ووصولاً إلى المؤسسات الكبيرة. ونحن نوجه الكفالات بالدرجة الأولى وبشكل هائل لخدمة هذا الهدف ونزيد من سرعة تنفيذ الإجراءات ون دعم المؤسسات الناشئة ونواصل تطوير الوسائل الداعمة خلال الأسابيع القادمة."

وزير المالية لوتس لينين كيمبر:

"هدفنا هو تجاوز هذه الأزمة معاً بأفضل شكل ممكن وبذل ما يلزم من جهود إضافية بكل حزم وإدراك الأسس الاقتصادية وإتاحة بداية جديدة بعد انتهاء الأزمة"، هذا ما قاله لوتس لينين كيمبر وزير المالية بشأن شرح برنامج دعم اقتصاد ولاية شمال الراين وستفاليا الذي ليس له مثيل. وأضاف قائلاً "من خلال مظلة إنقاذ ولاية شمال الراين وستفاليا سوف نتمكن بسرعة متجاوزين قيود البيروقراطية من تحضير الوسائل الضرورية للتغلب على أكبر أزمة تشهدها منذ تأسيس ولايتنا. وهو مهمة عامة وواجب علينا جميعاً."

الإجراءات المختارة لباقة مساعدة الحكومة المحلية:

- ستقوم الحكومة المحلية بإنشاء ميزانية إضافية مخصصة فقط لغرض التغلب على الوباء وتباعته، وخصصت لها مبلغاً خاصاً بقيمة 25 مليار يورو تقريباً.
- وسيتم أيضاً رفع سقف الكفالة بشكل هائل - سواء لبرنامج الكفالة المحلية للولاية وأيضاً لبنك الكفالة الخاص بولاية شمال الراين وستفاليا، سواء من حيث المبلغ وأيضاً بالنظر إلى مسؤولية الضمان، بمجرد أن تسمح مفوضية الاتحاد الأوروبي بذلك. وسيتم زيادة إطار الكفالة المحلية للولاية من 900 مليون يورو إلى 5 مليار يورو. سيتم في خلال أسبوع النظر في طلبات الحصول على كفالات الولاية. وسيتم زيادة إطار الكفالة وكفالة ضمان الضامن لبنك الكفالة في ولاية شمال الراين وستفاليا من 100 مليون يورو إلى 1 مليار يورو. وسيتم مضاعفة الحد الأقصى للكفالة ليصل إلى 2.5 مليون يورو.

- كما سيتم رفع حصة الكفالة من 80 بالمائة إلى 90 بالمائة بمجرد وضع الشروط الإطارية الأوروبية الضرورية قيد التنفيذ.
- وسيتم في خلال ثلاثة أيام توزيع الكفالات السريعة التي يقدمه بنك الكفالة بمبلغ يصل إلى 250.000 يورو.
- وقد قام بنك شمال الراين وستفاليا بصياغة شروط منح القرض العام بشكل أكثر جذبًا، وهو الآن يتحمل نسبة تصل إلى 80 بالمائة من المخاطر المصاحبة (بدلاً من النسبة الحالية البالغة 50 بالمائة) من أول يورو يتم منحه.
- وإكمالاً لبرنامج الدعم الألماني المعلن عنه الذي يمثل ضرورة ملحة كوسيلة مساعدة فورية للمؤسسات الصغيرة، فسوف تقوم الحكومة المحلية بإعداد الوسائل التي تمتلكها شمال الراين وستفاليا ذات الطبيعة الداعمة، لتقوم بضخها في أماكن معينة بالولاية، تلك التي تستدعي حالتها هذا الأمر لطبيعتها الخاصة. ويتم التطبيق في هذا الإطار من خلال التوائم الشديد مع بنود البرنامج العام للدولة حتى يمكن توفير المساعدات التكميلية - بما يخدم الهدف المخطط - للمؤسسات الصغيرة وذوي الأنشطة المستقلة والفنانين المبدعين بالدرجة الأولى.
- ونحن نسعى إلى دعم فئة المؤسسين الطموحين في ولاية شمال الراين وستفاليا وتقديم عرض تمويلي من بنك شمال الراين وستفاليا لفئة المستثمرين من القطاع الخاص القائمين على تمويل المؤسسات الناشئة ("التمويل المماثل").
- نحن نعمل بمجهود مكثف من أجل تطويل أمد منحة مؤسسي الشركات المقدمة من ولاية شمال الراين وستفاليا حتى لا تضيق هباءً أية فكرة جيدة لتأسيس شركة.
- كما سيتم أيضًا إعادة هيكلة وتوجيه برنامج طبقة المؤسسات المتوسطة بشكل إبداعي استنادًا إلى قسائم الرقمنة ليخرج في صورة أفضل وأكثر نفعًا.
- الإجراءات الضريبية: وبناء على طلب المؤسسات المتضررة من الأزمة فإن الإدارة المالية سوف تقدم عروض تأجيل الضرائب دون فوائد (الضريبة على الدخل وضرائب الشركات وضرائب المبيعات) وتخفيض قيمة المدفوعات المسبقة (الضريبة على الدخل وضرائب الشركات والضرائب التجارية) وسوف تستغل الإدارة سلطتها التقديرية بأقصى ما يمكن إيفاءً بالالتزامات الضريبية. وبدءًا من الآن توجد استمارة طلبات مبسطة للغاية من أجل تقديم الطلبات ذات الصلة. ويمكن استدعاء هذه الاستمارة

· وسيتم التفاوضي عن إجراءات تنفيذ التشريعات والأحكام إلى حين إشعار آخر. وسيتم إعفاء المعنيين من غرامات المماطلات.

· تأجيل الضرائب

· بناء على طلب المؤسسات المتضررة من الأزمة سيتم تخفيض المدفوعات المسبقة الخاصة بتمديد المهل الدائمة لسداد ضريبة المبيعات لتصل إلى الصفر. وبذلك سيتم في الحال توفير موارد مالية بقيمة تزيد عن 4 مليار يورو لمساعدة الشركات. والمستهدف من ذلك هو توفير سيولة نقدية مباشرة بالمليارات لأجزاء كبيرة من الهيكل الاقتصادي في ولاية شمال الراين وستفاليا.

وإلى جانب أعضاء المجلس الاستشاري للمؤسسات المتوسطة في الولاية فقد اشترك في القمة الاقتصادية ممثلون للغرف وروابط البنوك، وعلى وجه الخصوص الفروع ذات الصلة (المهن الحرة، الرابط التجارية، DEHOGA ومنظمو الحفلات الاستعراضية) وجمعية النقابات الخدمية الخمس.

هذا النص الصحفي متاح أيضاً على الإنترنت على الموقع الإلكتروني لحكومة الولاية المحلية  
[www.land.nrw](http://www.land.nrw)

[ملحوظة عامة بخصوص حماية البيانات](#)